

الفصل الرابع

جس النبض -
علامات الغاز

obeikandi.com

بدأت البوادر الأولى لجس النبض بين إسرائيل وقطر قبل ٣ سنوات تقريبا من وصولنا إلى الدوحة لفتح مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية. وكان أول إعلان عن وجود هذه العلاقات في شهر سبتمبر ١٩٩٣، بعد أيام قليلة من توقيع اتفاقات أوسلو في حديقة البيت الأبيض بواشنطن والمصافحة الشهيرة بين رئيس الوزراء إسحاق رابين وياسر عرفات. في هذا الإعلان جرى الحديث عن لقاء بين وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز ونظيره القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، جرى في المقر الخاص لسفير قطر لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وفي المقابل تحدثت تقارير عن اتصالات تجري حول مشروع توريد الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل. في تلك الأيام كان التفاؤل في ذروته بشأن مستقبل عملية السلام والعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. وسعت وزارة الخارجية (الإسرائيلية) إلى إيجاد كل الطرق الممكنة لاستغلال نافذة الفرص التي لاحت في الأفق. وبقيادة وزير الخارجية شمعون بيريز، ونائبه الدكتور «يوسي بيلين»، ومدير عام الوزارة «أوري سافير» ورجاهم المقربين، تزايدت اللقاءات مع مسؤولين من مختلف الدول العربية، ومن بينها تلك الدول التي لم تبرم أية اتفاقيات سياسية مع إسرائيل بعد، وتم تطوير أفكار للتعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والثقافية.

وكان على رأس الأولويات في هذا الأمر محاولات دفع العلاقات مع تلك الدول العربية التي لا حدود مباشرة لها مع إسرائيل، وعلى رأسها دول المغرب العربي ودول التعاون الخليجي الستة. في ذلك الوقت كانت حكومات هذه الدول تربط أي تقدم رسمي في العلاقات مع إسرائيل بتقدم مماثل في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، واستمرار السعي للتوصل إلى اتفاقات سلام مع سوريا ولبنان، لذلك كان المنهج الذي اتبعته إسرائيل قائما على التركيز في البداية على المجال

الاقتصادي، لإتاحة الفرصة نحو وضع أسس لعلاقات تكون ذات قيمة لتنمية المنطقة ورفاهية سكانها. وكان هناك أمل في أن يشجع ذلك سكان تلك الدول على التسليم تدريجياً بوجود إسرائيل واكتساب عملية السلام دعماً أرحب وأكثر.

وكان لهذه الجهود نتائج فعلية، ففي شهر سبتمبر من العام ١٩٩٤، أعلن مجلس دول التعاون الخليجي، الذي تعدّ السعودية من أبرز أعضائه، عن وقف الحظر الاقتصادي «غير المباشر» على الشركات التي تتعاون مع إسرائيل. ونتج عن ذلك زوال عقبة كانت تزيد من صعوبة التجارة مع إمارات النفط الخليجية بالنسبة لشركات أمريكية لها أنشطة في إسرائيل. كما تكونت علاقات مع هيئات وشركات طيران في العالم العربي، مثل «رويال جوردون» الأردنية، و«جالف إير» التي يقع مقرها في البحرين، والخطوط الجوية القطرية «قطر إير»، مما سهّل حركة المسافرين والبضائع بين إسرائيل والدول العربية.

وترتب على الأجواء المتبلورة في ذلك الوقت إتاحة فرص اقتصادية جديدة، خاصة مع دول الخليج الثرية. وتزايد عدد رجال الأعمال والصناعة الذين أخذوا في الاستفسار عن إمكانية تكوين علاقات مع نظرائهم فيما وراء الحدود لطرح مشروعات تجارية مشتركة. وقام معهد التصدير الإسرائيلي، بالتعاون مع وزارة الخارجية الإسرائيلية، بتنظيم أجنحة إسرائيلية في معارض تجارية تقام في دول الخليج، تم فيها عرض منتجات تكنولوجية متقدمة، وفي المقابل استضافت إسرائيل ممثلي دول خليجية، مثل الكويت والبحرين واليمن، جاءوا لزيارة معارض تنظمها إسرائيل. وبدأ خبراء زراعة إسرائيليين في تطوير أفكار ومبادرات مبتكرة، مثل تخليق شتلات تعطي إنتاجية أكبر للنباتات الصحراوية، وإقامة مزارع لتربية الأغنام والجمال وتحسين إنتاجية النخيل، وهي المجالات التي تحظى باهتمام كبير وخاص في

دول الخليج، على ضوء أهميتها الاقتصادية والثقافية والتراثية.

والتقت المصالح لوهلة مع دول الخليج، في صورة بدت طبيعية ومطلوبة. وكان الاهتمام الكبير الذي أبداه رجال أعمال من إمارات الخليج تجاه التكنولوجيا والأفكار والمشروعات الإسرائيلية نابعا من الرغبة في خفض شدة ارتباط بلادهم بتصدير النفط وتنمية مجالات اقتصادية وصناعية بديلة لوضع أسس قوية للتصدير. ومن جانب إسرائيل، فتحت العلاقات مع دول الخليج أبوابا على اقتصادات قريبة ومهمة. وبشكل مبدئي، قدر معهد التصدير الإسرائيلي عائد التصدير من إسرائيل إلى دول الخليج بمئات الملايين من الدولارات سنويا في مجالات متنوعة، مثل أجهزة الاتصالات والتكييف والتبريد، والتجهيزات الطبية والبتروكيماويات، ومواد البناء والأغذية والزراعة. كما حملت هذه العلاقات في طياتها إمكانية تقصير الطريق أمام الإسرائيليين إلى الأسواق الكبيرة والمتقدمة في الخليج. وإضافة إلى كل تلك المميزات التي حققها كل طرف من الأطراف، كان هناك ربح كامن وواضح للمنطقة كلها، لأن تلك الأنباء التي صدرت عن منطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة زادت من اهتمام الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا بالفرص الاستثمارية الممكنة في المنطقة، التي اكتسبت صورة مكان آمن للاستثمار وذات مستقبل اقتصادي واعد.

لم يكن الاهتمام الكبير قاصرا على المجال التجاري. فقد بدأ أناس من كل فئات المجتمع في إبداء الاهتمام بالفرص المتبلورة في الوضع الجديد. وبادرت مؤسسات ومراكز بحثية وأكاديمية إلى وضع برامج ومشروعات إقليمية متنوعة في مجالات حماية البيئة والمياه والطب، بما في ذلك إمكانية جلب مرضى من الدول العربية لتلقي العلاج في مستشفيات إسرائيلية. عقد رجال دين يهود ومسيحيون ومسلمون

مؤتمرات بحثوا فيها ضرورة الدعم والدعوة إلى التفاهم والتسامح بين الأديان وقامت الهيئات السياحية وشركات الطيران ووكالات السفر بإعداد برامج سياحية إقليمية، استجابة للطلب المتزايد عليها، والتي منحت الإسرائيليين الفرصة لأول مرة لزيارة دول عربية مجاورة، وأتاح لمواطني تلك الدول زيارة القدس والأماكن المقدسة.

ومع افتراض تزايد الثقة وتقديم دفعة إضافية إلى المفاوضات بين إسرائيل والدول العربية، كان هناك طموح لتأسيس تعاون إقليمي بين كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت المتدييات الرسمية المهمة للغاية لهذا الغرض في تلك الفترة هي التي عقدت في إطار المحادثات متعددة الأطراف، كجزء من عملية السلام التي تم تدشينها في مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١. فقد أتاحت المحادثات متعددة الأطراف إجراء زيارات لوفود إسرائيلية في مؤتمرات واجتماعات عقدت بالدول العربية لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بمستقبل المنطقة. وهكذا استضافت تونس مؤتمرا لبحث موضوع اللاجئين، ونظمت الأردن لقاء في العاصمة عمان لبحث ملف المياه، بينما استضافت المغرب محادثات في المجال الاقتصادي. وبعد عدة نداءات ودعوات تجرأت قطر على استضافة مؤتمر في إطار المفاوضات متعددة الأطراف. وفي شهر إبريل ١٩٩٤، عقد في فندق «شيراتون الدوحة» المعروفة بشكله الهرمي، اللقاء الختامي لمجموعات العمل في القضية المعقدة الخاصة بمراقبة التسلح وتنمية الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. وترأس الوفد الإسرائيلي في هذه المحادثات مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية آنذاك ديفيد عبري. وينبغي التأكيد على أنه كان واضحا للجميع أن الحديث يجري عن موضوع معقد لن تظهر فيه انفراجة سريعة، وكن مهما للقطريين ولباقي المشاركين في المؤتمر

بث رسالة إلى العالم مفادها أنه بدلا من العراك في ميدان القتال، تؤكد هذه الدول استعدادها لإدارة حوار بناء فيما بينها والسعي للتغلب على الخلافات العميقة بينها عبر التفاوض حول مائدة في فندق يطل على شاطئ الخليج العربي.

هذه المؤتمرات وهذا الاستعداد لبحث كل المشاكل والقضايا، بما في ذلك أكثرها حساسية، أضافت دفعة جديدة إلى الإحساس بأن وضعاً جديداً يتشكل في الشرق الأوسط. وساهم في دعم هذا الإحساس أيضاً الخطط والأفكار التي تم طرحها لإقامة منظمات مشتركة لدعم التعاون في المجالات الاقتصادية الرئيسية، مثل مقترح بإقامة بنك إقليمي للتنمية، وتأسيس مكتب تجارة إقليمي. كما تم طرح مبادرات في مجال الطاقة، خاصة فيما يتعلق بربط شبكات الكهرباء في إسرائيل والأردن ومصر والسلطة الفلسطينية. وفي إطار مفاوضات السلام متعددة الأطراف أقيم مركز أبحاث إقليمي لتحلية المياه في مسقط بسلطنة عمان (وما زال هذا المركز يواصل أنشطته حتى اليوم، بمشاركة فعالة من جانب إسرائيل). وكان ذلك خلال زيارة نائب وزير الخارجية الإسرائيلي «يوسي بينين» إلى سلطنة عمان في أبريل ١٩٩٤، وزيارة رئيس الوزراء راين في نوفمبر من نفس العام، والتي التقى خلالها مع السلطان العماني قابوس. وفي ضوء هذه التطورات بدأ أن رؤية «الشرق الأوسط الجديد» أخذة في التحقق، وأن شعوب المنطقة تقتنع بأن تحقيق السلام يترجم إلى واقع فعلي محسوس.

وفي مقابل هذه التحركات الواسعة، كان الحوار العلني بين إسرائيل وقطر مستمرا في التبلور. وفي إطار هذا الحوار أكد القطريون رغبتهم في المشاركة بعملية السلام، على ضوء إدراكهم أن الصراعات المسلحة وسفك الدماء لن تحقق أية نتائج، وإيمانهم بأن التقدم في مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، وكذلك مع

سوريا ولبنان، أمر ضروري لضمان الاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي في الشرق الأوسط كله. كما أكد مسؤولون قطريون أنهم يرون أن السلام بين إسرائيل وجيرانها يجب أن يكون مصحوبا بشكل من أشكال التطبيع بين إسرائيل والعالم العربي على اتساعه. وفي ضوء مركزية المجال الاقتصادي طرح وزير الخارجية القطري علانية أيضا فكرة إزالة الحظر الاقتصادي العربي المفروض على إسرائيل.

وتم التعبير عن هذه الأفكار القطرية أولا في المباحثات التي بدأت حول إمكانية بيع الغاز الطبيعي القطري لإسرائيل. واحتل هذا الموضوع مركز المحادثات في لقاء وزير الخارجية القطري مع نظيره الإسرائيلي شمعون بيريز ووزير الطاقة والبنية التحتية الإسرائيلي «موشيه شاحال»، والذي جرى في يناير ١٩٩٤، وسلسلة لقاءات تالية.

وفي خلفية ذلك كان هناك جهد من جانب قطر لتنمية حقول الغاز الطبيعي الضخمة الموجودة في أراضيها، خاصة إنشاء «المدينة الصناعية» في رأس لافن. وفي مركز المشروع الضخم كان هناك «الحقل الشمالي» الذي يسمى بذلك نظرا لموقعه بالقرب من شواطئ قطر، على بعد ٩٠ كيلومترا شمال العاصمة الدوحة، وبالقرب من الحدود البحرية لإيران. وتبلغ مساحة هذا الحقل ٦ آلاف كيلومتر مربع، ويقدر حجم الغاز الطبيعي فيه بنحو ٢٥ تريليون متر مكعب، وهو بذلك أكبر حقل غاز في العالم تحت البحر وغير مرتبط بحقول النفط. وفي بداية التخطيط لاستغلال هذا الحقل، عندما تم الحديث عن زيادة إنتاجه تدريجيًا حتى ٣٠ مليون طن غاز طبيعي مسال سنويا، شكك الكثيرون بشدة في قدرة دولة صغيرة مثل قطر على تنفيذ مشروع ضخم كهذا. وكان ذلك بصفة خاصة بسبب الاستثمارات الهائلة المطلوبة لتنفيذ المشروع، والاتفاقات طويلة المدى المطلوب إبرامها مع الجهات المستهلكة

للغاز. وأضيف إلى تلك الشكوك حقيقة أنه في تلك الفترة كانت أسعار النفط منخفضة للغاية، بشكل ألقى ظلالات ثقيلة على الجدوى الاقتصادية للمشروع.

وجاءت الاتصالات المتلاحقة مع إسرائيل كجزء من جهود قطر لجذب الانتباه العالمي إلى هذا المشروع الضخم الذي تخطط له، بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وخلق شركات مع كيانات اقتصادية ضخمة متعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز الطبيعي، ومن أجل العثور على مستهلكين كبار وعلى مدى طويل لكميات الغاز الهائلة الموجودة في باطن الأرض. في تلك الأيام أجرت قطر بالفعل اتصالات متقدمة مع اليابان ودول آسيوية أخرى، ولكن الاتصالات مع إسرائيل فتحت الباب أمام تزويد الغاز القطري إلى دول أخرى في حوض البحر المتوسط وأوروبا أيضا، (تم طرح أفكار لمد أنبوب إلى قبرص أو تركيا، بل وإلى أوروبا الغربية أيضا). كما أن شركة «إنرون» الأمريكية التي كانت من أكبر شركات الطاقة في الولايات المتحدة، هي التي خططت لتنفيذ المشروع القطري، مما دعم الرغبة القطرية في توطيد العلاقات مع الإدارة الأمريكية وتدعيم العلاقات مع بقية شركات الطاقة الأمريكية الكبرى.

وتجاوزت أهمية هذا المشروع أبعاده الاقتصادية، ولعب دور رأس جسر إلى دفع العلاقات بين قطر وإسرائيل، كمحفز لتعميق التعاون في مجالات حيوية وضرورية لاستقرار وازدهار المنطقة (ولذلك دار الحديث في إطار هذا المشروع عن تزويد الأردن والسلطة الفلسطينية بالغاز)، وكمساهمة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط. ولكن رغم هذه البداية الواعدة، واصلت الأمور تحركها بكسل وواصلت العلاقات تقدمها بمعدلات منخجلة. ويرجع ذلك إلى ما كان يجري في الخلفية من توجيه النقد المتزايد لقطر في بقية الدول العربية، خاصة سوريا

والسعودية ومصر، وأيضا على خلفية التنافس الذي شكله مشروع قطر كمشروع بديل لبيع الغاز المصري لإسرائيل. وظهرت في وسائل الإعلام العربية موجة من التقارير، مصحوبة بانتقادات موجهة لتلك الإمارة الصغيرة التي بدأت في توطيد علاقاتها مع إسرائيل حتى قبل صدور قرار رسمي برفع الحظر الاقتصادي العربي المفروض عليها.

وكانت نقطة التحول الخاصة في صيف ١٩٩٥، بعد الانقلاب الذي وقع في قصر الحكم القطري ونفذه ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، واستولى به على مقعد والده في الحكم، ليصبح أميراً لقطر. فبعد تغيير الحكم والأجيال شهدت الاتصالات بين قطر وإسرائيل زخما جديدا، وفي هذا الإطار عاد مشروع الغاز الطبيعي إلى مركز الانتباه. وتم التعبير عن ذلك بوضوح في مقابلة أجراها أمير قطر الجديد مع محطة MBC الفضائية، بعد ٣ شهور فقط من توليه السلطة، إذ قال فيها هناك خطة لمشروع غاز بين قطر وإسرائيل والأردن، وهذه الخطة تحقق تقدما». وفي المقابلة ذاتها عبر الأمير عن أمله في إنهاء الحظر الاقتصادي العربي المفروض على إسرائيل. وبالنسبة للفريق المحدود الذي تولى أمر العلاقات بين قطر وإسرائيل بصفة يومية، كان ذلك إشارة واضحة على أننا نقف على مشارف مرحلة مهمة من تطور هذه العلاقات.

عمان ٢١ أكتوبر ١٩٩٥ - بوادر الغاز

عمان التي حولها توقيع اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل وموقعها الجغرافي إلى نقطة ربط مهمة بين إسرائيل ودول الخليج العربي، كانت هي نفسها المدينة التي شهدت أولى الثمار الفعلية للعلاقات بين إسرائيل وقطر. ففي المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الثاني للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي أقيم في العاصمة الأردنية عمان

في ٣١ أكتوبر ١٩٩٥، تم التوقيع في أجواء احتفالية على مذكرة تفاهم لنقل الغاز الطبيعي من قطر إلى إسرائيل. فضلا عن أهمية هذا الحدث في العلاقات بين قطر وإسرائيل، كان في نظر الكثيرين إشارة على الفرص المتاحة لتنمية التعاون الاقتصادي والاستثماري بين دول المنطقة.

في هذا اليوم، في فندق «بورتا جراند» بالعاصمة الأردنية، عقدت الترتيبات النهائية لحفل التوقيع على المذكرة في أجواء «الشرق الأوسط الجديد». وجاء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني، مرتديا ثوبه الأبيض الناصع - الذي يعد الزي التقليدي للرجال في دول الخليج العربي - وغطرته المشاة بخيوط حمراء وبيضاء، وخطى خطوات سريعة باتجاه مدخل الفندق في طريقه لمقابلة وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز. وتم الاتفاق على التفاصيل النهائية في مشاورات اللحظات الأخيرة التي جرت في هو الفندق بين مستشاري الطرفين، حتى أعطى الوزير القطري الضوء الأخضر لتوقيع المذكرة.

في تمام الساعة ١١ صباحا، بدأ حفل التوقيع في صالة المناسبات بالفندق الفاخر. وتم وضع عدة صفوف من المقاعد في الصالة من أجل عشرات المشاركين الذين وفدوا من كل أنحاء العالم، ولم يتركوا مقعدا واحدا خاليا. وتكدست أطقم التليفزيون ومراسلو الفضائيات والصحف في كل الممرات لمتابعة الحدث التاريخي عن قرب. وعلى المنصة التي تصدرت الصالة، وعلى مائدة يكسوها مفرش أبيض، قام وزير الطاقة الإسرائيلي آنذاك «جونين ساجيف»، ونائبة رئيس مجلس إدارة شركة «إنرون» ريبكا مارك بالتوقيع على أول مذكرة تفاهم مشترك من نوعها في تاريخ إسرائيل بالشرق الأوسط. وتنص المذكرة على أن فرع شركة «إنرون» في قطر سوف تحصل على حقوق الغاز الطبيعي المستخرج من «الحقل الشمالي» في قطر، وأن

الطرفين سيتفاوضان بروح طيبة للتوصل إلى اتفاق لبيع الغاز بصفة نهائية إلى إسرائيل.

وخلف هذا الاتفاق المبدئي كانت هناك خطة مركبة، فكان من المفترض في إطارها أن يتم استخراج الغاز الطبيعي من الحقل البحري الذي يقع في مواجهة شواطئ قطر، ونقله من هناك في أنبوب يمتد لعشرات الكيلومترات إلى معمل تسيل (أي تحويل الغاز الطبيعي إلى سائل) في رأس لافن. ووفقا للمخطط يتم بعد ذلك نقل الغاز المسال في عبوات خاصة، عن طريق مياه الخليج العربي، مرور بشواطئ سلطنة عمان واليمن، حتى البحر الأحمر. ولم يكن قد تحدد بعد موقع المعمل الذي سيتم فيه إعادة الغاز الطبيعي من الحالة السائلة إلى الحالة الغازية، قبل نقله إلى وجهته النهائية في إسرائيل، ولكن تم طرح عدة خيارات كان من بينها العقبة وإيلات، أو تحويلها إلى عسقلان بالقرب جدا من تركز أكثر الجهات المستهلكة للغاز على شاطئ البحر المتوسط. وبذلك كان ينبغي أن يوضع في الاعتبار الحاجة إلى إنشاء وتنمية منظومة لنقل الغاز إلى محطات توليد القوى وبقية المستخدمين في إسرائيل، ومن بينها شركة الكهرباء والمصانع في شركات الغاز لاستهلاك الأفراد. وكانت التقديرات تشير إلى أن تكاليف الاستثمار في المشروع كله، الذي تتعهد فيه إسرائيل بشراء الغاز الطبيعي من قطر لعشرات السنين، تزيد عن 5 مليارات دولار. ورغم أن التوقيع تم بين إسرائيل وشركة «إنرون» الأمريكية التي حصلت على حق استخراج الغاز ونقله وبيعه إلى إسرائيل، بقيت ملكية حقول الغاز في يد الحكومة القطرية، وكما قال في تلك الأيام وزير الطاقة القطري عبد الله بن حمد آل عطية، من الواضح أنه لولا موافقة حكومة قطر، ما كان ممكنا الحصول على الموافقة لبيع الغاز إلى إسرائيل.

أدى التوقيع على مذكرة التفاهم هذه إلى جعل قطر أول إمارة خليجية تتخذ خطوة علنية وواضحة، أمام العالم كله، للانشقاق عن الحظر الاقتصادي العربي المباشر المفروض على دولة إسرائيل. كانت رائحة التاريخ تملأ الأجواء وساد الأمل بأن تكون الخطوة التي اتخذتها قطر نموذجا ومثالا يحتذى بالنسبة لدول أخرى في الخليج العربي والعالم العربي بصفة عامة.

ومع ذلك سارع وزير التجارة السعودي، أسامة بن جعفر بن إبراهيم آل فقيه، الذي شارك في المؤتمر الاقتصادي بالعاصمة الأردنية عمان، إلى سكب الماء البارد على هذه التوقعات عندما أكد أن بلاده مستمرة في التمسك بفرض الحظر الاقتصادي المباشر على إسرائيل، «حتى يتم التوقيع على اتفاق سلام، يشمل سيادة عربية في القدس الشرقية ورقابة دولية على البرنامج النووي الإسرائيلي». وكان ذلك التصريح السعودي الواضح مؤشرا على الضغط الذي تمت ممارسته خلف الستار ضد الصفقة مع قطر خصوصا، وضد أي خطوة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل بصفة عامة.

وبالفعل، على خلفية الاتجاه السائد في العالمين العربي والإسلامي تجاه العلاقات مع إسرائيل، لم يكن التحدي السياسي الملقى على عاتق قطر سهلا بأي شكل من الأشكال. وكان الأمر واضحا تماما في حفل التوقيع على مذكرة التفاهم في عمان. فعلى سبيل المثال، رغم إجراء لقاء مشترك بين وزراء الطاقة والخارجية في قطر وإسرائيل لمباركة الاتفاق قبل وقت قصير من حفل التوقيع، قام وزراء إسرائيل برعاية الحفل والمشاركة فيه بأنفسهم، بينما حرص وزيراً قصر على خفض مستوى ظهورهم في الحفل، وامتنعوا عن دخول الصالة التي شهدت حفل التوقيع. وقام فواز العطية، كبير مستشاري وزير الخارجية القطري، الذي هو بالصدفة صهر وزير

الطاقة، بتمثيل قطر بدلا من الوزيرين.

كما أن الأحداث، التي وقعت في صالة الفندق التي جرى بها حفل التوقيع على مذكرة التفاهم، يمكن أن تضيء بالكثير عن الفجوة القائمة بين توقعات المحافل الدولية من مدى استعداد قطر لتوطيد علاقاتها مع إسرائيل، وبين المخاوف القطرية من الدخول في طريق جديد غير معروف. وبرز ذلك واضحا للجميع لحظة دخول العطية، مستشار وزير الخارجية القطري، إلى الصالة. ولأنه كان يرتدي ملابس قطرية تقليدية، تعرف عليه المراسلون والصحفيون بسهولة بمجرد اقترابه من المكان، وفي رمشة عين وجد نفسه محط اهتمام الجميع، فتوجهت إليه كاميرات التلفزيونات. وكان هذا المستشار وقتها في نهاية العشرينات من عمره، ولكنه مع ذلك اكتسب خبرة كبيرة في عدة مناصب بالحكومة القطرية. كان من بينها توليه مسؤولية القسم الإسرائيلي في وزارة الخارجية القطرية. ولكن رغم اعتياده الظهور كثيرا أمام وسائل الإعلام في قطر، لم يكن العطية مستعدا لما واجهه فور دخول القاعة، فقد بدا مضطربا تمام من الاستقبال الحاشد الذي حظي به، حتى انه سار حتى وجد مقعدا خاليا في أحد الصفوف المخصصة للحضور والمدعوين لحفل التوقيع بالقاعة (في حين كان من المفترض أن يجلس على المنصة الرئيسية التي تصدر الصالة).

وفي ظل تلك الأجواء التي سادت آنذاك، وبينما كان يبدو أننا نسير باتجاه «شرق أوسط جديد»، لم يعر أحد أية أهمية لاضطراب المستشار. وعندما توالى التقارير عن حفل التوقيع على اتفاق الغاز في نشرات الأخبار الرئيسية في شاشات التلفزيون بتلك الليلة، أو بالصحف في صباح اليوم التالي، وردت الإشارة فعلا إلى أن ممثل قطر في الحفل كان مستشار وزير الخارجية، بينما قام بتمثيل إسرائيل وزيران،

ولكن لم يتطرق أحد إلى حجم التفاوت والتناقض بين مستوى تمثيل الجانبين، أو تردد القطريين في الإدلاء بأية تصريحات لمراسلي وسائل الإعلام. وتراجعت هذه الأمور أمام شق طريق جديد ومهم في العلاقات بين إسرائيل وقطر، مع أمل أن يؤدي ذلك إلى تغيير منظومة العلاقات الإسرائيلية مع دول عربية أخرى.

وعند النظر إلى الوراء، يتضح أنه كان ينبغي الاهتمام أكثر وأن نضع في اعتبارنا تفاوت الطموحات والتوقعات بين الجانبين. فقد قوبلت حماسة الإسرائيليين ورغبتهم المبررة في شق طريق جديد إلى العالم العربي، بعد عشرات السنين من القطيعة التامة، بخوف وحذر - مبررين أيضا - من جانب قطر، التي وجدت نفسها في مركز عاصفة. وكان الأمل في استمرار تقدم العلاقات بين إسرائيل والدول العربية ما زال قائما بكل قوته في إسرائيل، وكانت كل فرصة سياسية مصحوبة بجهود لتمهيد الطريق إلى إقامة علاقات مع دول عربية أخرى، وكان الدرس الذي ينبغي تعلمه من خبرة الماضي هو أنه يكون من الضروري أحيانا التوقف للتفكير، والنظر بواقعية إلى الصعاب الكثيرة الماثلة على الطريق. وكان ينبغي أولا وقبل أي شيء أن نأخذ في الاعتبار منظومة الضغوط الماثلة التي تعرضت لها دول مثل قطر أبدت استعدادا للمخاطرة بتطوير علاقاتها مع إسرائيل، وتأثير هذه الضغوط على قدرتها للاستجابة للإلحاح الإسرائيلي. وبخلاف الصعوبات السياسية، لا يمكن أيضا تجاهل عدم الجدوى الاقتصادية الذي أحاط بمشروع الغاز مع قطر. ويشكل الحدث الاحتفالي في العاصمة الأردنية عمان نقطة مميزة ومهمة بعد عمل جاد استغرق أكثر من سنة، وشهد مناقشات كثيرة وحيرة بين الخبراء ومتخذي القرار، في إسرائيل وقطر على حد سواء. فقد بحث الجانبان بشكل مبدئي الأبعاد السياسية والاستراتيجية للمشروع، وحاولوا تقييم جدواه

الاقتصادية من حيث كميات الغاز الذي ستحصل عليه إسرائيل والسعر المتوقع، وكذلك بحث الاستثمارات المحتملة - بشكل واقعي - من جانب الشركات الأمريكية والأوروبية، إلى جانب شركات الغاز الإسرائيلية والقطرية. ولكن في نفس الوقت، وفي خلفية حفل توقيع مذكرة التفاهم، استمر النقاش بكل قوته بين الخبراء الذين كانوا يدعون أن الغاز القطري قد يكون أغلى من اللازم لإنتاج الكهرباء بأسعار تنافسية. وقد تساءل البعض بصفة خاصة عما إذا كان المشروع المخطط له مع قطر قادرا على منافسة مشروعات بديلة ظهرت على السطح في تلك الفترة، ومن بينها استيراد الغاز الطبيعي من روسيا أو عبر أنبوب من مصر.

وفي إسرائيل كان هناك اتفاق مبدئي على احتياج أكثر من مورد للغاز، وتقليل الاعتماد على الفحم في إنتاج الكهرباء، والسعي إلى إنتاج نصف احتياجات إسرائيل من الكهرباء على الأقل من الغاز الطبيعي، الذي يعتبر صديقا للبيئة، ولكن الطريق إلى تحقيق ذلك كان أبعد ما يكون عن الوضوح. وكانت عدم جاهزية إسرائيل في مجال الغاز الطبيعي عقبة كبرى في طريق المشروع منذ ولادته وحتى التوقيع على مذكرة التفاهم بين إسرائيل وشركة «إنرون» في عمان. أضف إلى ذلك انهيار «إنرون» بعد بضع سنوات.

وفي المقابل، في ٣١ أكتوبر ١٩٩٥، في أعقاب حفل التوقيع على مذكرة التفاهم، ووسط الضجة التي كانت في بهو فندق «بورتا جراند»، لم تكن علامات الاستفهام تلك مثار الاهتمام الذي حظي به أول إنجاز فعلي في العلاقات الحديثة الناشئة بين إسرائيل وقطر. ولم يكن ممكنا الشعور بالشك أو الريبة إزاء هذا الحدث المؤثر. وكان السائد آنذاك هو أنه رغم كل الصعوبات سوف يتم فتح صفحة جديدة من التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط بعد هذا الحدث. وكان التعبير عن ذلك

واضحاً في تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز، الذي قال للصحفيين: إن «المسيرة السياسية مع قطر بدأت في التقدم إلى الأمام عدة خطوات صغيرة، ستؤدي إلى منظومة علاقات جديدة». وكانت هذه الكلمات تعبيراً عما يطمح إليه ويتمناه المسؤولون عن هذا الملف في تلك الأيام، بأننا نجتاز مرحلة جديدة في بلورة العلاقات الاقتصادية والسياسية في قطر. واتضح بسرعة أنه كان هناك ما يبرر وجود هذا الطموح. فقد كان الإنجاز المحوري الذي تحقق في عمان ذا تأثير ضخم وحاسم على استمرار التقدم في تأسيس العلاقات الرسمية بين الدولتين، والذي تحقق بعد ٦ أشهر من ذلك في صورة فتح مكتب دائم لتمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة.

القدس ٦ نوفمبر ١٩٩٥ - مشاركة قطر في جنازة رئيس الوزراء إسحاق رابين

بعد أيام قليلة من انتهاء مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمان، في خريف ١٩٩٥، وحتى قبل أن يتم وضع ملف الاتفاق الذي تم توقيعه لمشروع الغاز الطبيعي في دولاب وزارة الخارجية، وقبل ترتيب دعوات الزيارة لرجال أعمال من جميع أنحاء العالم العربي طلبوا بحث إمكانية إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل، وقبل استيعاب التطور الدرامي في العلاقات مع قطر، انطلقت الرصاصة التي أنهت حياة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين. وكان الشرق الأوسط كله ما زال تحت تأثير التفاؤل الذي تركته القمة الاقتصادية، التي دعمت وزادت من التعاون بين دول المنطقة لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي، لكن المنطقة كلها وجدت نفسها في قلب عاصفة هددت بتغيير اتجاه التقدم بشكل درامي.

كان قاتل رابين يستهدف تغيير وجه التاريخ، وإلغاء ما اعتبره «جريمة اتفاقيات

أوسلو»، والقضاء على كل المسيرة الإقليمية التي صاحبت تقدم المسيرة السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. وأصبحت براعم العلاقات الناشئة بين إسرائيل وعدد من الدول العربية في شمال أفريقيا والخليج العربي، بما في ذلك العلاقات الطازجة التي نشأت مع قطر، والتي كانت نتيجة لهذه التحركات الإقليمية، أصبح كل ذلك تحت تهديد الانسحاب وتراجع المسيرة الإقليمية.

وفي ساعة متأخرة من الليل، بعد هذا الحادث، أعلن التلفزيون بشكل رسمي عن موت راين، وبينما كان من الصعب استيعاب مغزى ما حدث، سارع عدد من كبار المسؤولين في دول الخليج، إلى الاتصال والتعبير عن قلقهم، وكان من بينهم أناس ودعتهم قبل أقل من أسبوع في نهاية القمة الاقتصادية في العاصمة الأردنية عمان. وكان من الصعب عدم التأثر من نبرة طبيعة الكلمات التي قالها هؤلاء المسؤولون العرب، الذين طلبوا التعبير عن مشاركتهم لإسرائيل في حزنها وغضبها وقلقهم بشأن المستقبل. وكان واضحاً أن القتل زلزلهم، ومثل كثيرين من مواطني إسرائيل، كانوا خائفين من التأثير المحتمل للحادث على الأيام القادمة.

على الأقل في الأيام الأولى التي تلت قتل إسحاق راين، في ذروة مسيرة سياسية تاريخية بين إسرائيل والعالم العربي، كان هناك اصطفاً عالمياً واسعاً وغير مسبوق إلى جانب إسرائيل. وكان تلك هي المرة الأولى في التاريخ التي استطاعت إسرائيل فيها أن تشعر إنها ليست بمفردها في العالم. كان ذلك أول شعور من نوعه بين كثيرين اعتقدوا أن مصير إسرائيل يقضي بأن تكون معزولة وحيدة أو أن «العالم كله ضدنا». بل إن هذا الشعور تعاضم وحظي به بريق خاص بفضل احتشاد عدد من الدول العربية، خاصة تلك الدول التي بدأت في نسج علاقات رسمية مع إسرائيل، للتعبير عن تأييدهم العلني والمفتوح لاستمرار مسيرة السلام، على أمل أن تواصل

الأمر تقدمها رغم كل شيء.

ونتيجة لذلك، تحولت جنازة رايبين في القدس، في ٦ نوفمبر ١٩٩٥، التي شارك فيها زعماء من كل أنحاء العالم، إلى موكب استعراضى. وبدا كما لو أن العالم كله يحتضن إسرائيل في ساعتها العصبية، فوقف الأمير البريطاني تشارلز، مرتديا القبعة اليهودية، إلى جانب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ورؤساء دول ووزراء آخرين من كل أنحاء العالم، كما شارك أيضا العاهل الأردني الملك حسين، والرئيس المصري حسني مبارك، وإلى جانبها وفود من دول عربية أخرى.

وكانت مشاركة الكثير من ممثلي الدول العربية - ومن بينها سلطنة عمان التي لم تقم أية علاقات دبلوماسية مع إسرائيل - ذات أهمية كبيرة لتجسيد نتائج الوضع الجديد الذي نشأ في علاقات إسرائيل مع جيرانها القريين والبعيدين. فقد سعت هذه الدول - بمبادرة من نفسها - إلى إظهار حضورها في الجنازة والتعبير عن مواساتها، رغم أن الاتصالات مع هذه الدول كانت أحيانا، كما في الحالة القطرية، في مراحلها الأولية والهشة.

وعندما هبط وزير الإعلام القطري، الذي تم اختياره لتمثيل حكومته والمشاركة في الجنازة، في مطار بن جوريون، كان واضحا على وجهه أنه لا يكاد يصدق أن الأمر حدث في الواقع. فقد كانت نظرة عينيه، مع نزوله على سلاّم طائرة المراسم القطرية الصغيرة التي نقلته هو ومرافقيه مباشرة من الدوحة، تبرز مخاوفه وانفعالاته في وقت واحد.

ولم يكن وزير الإعلام القطري، الدكتور عبد العزيز بن حمد الكواري، الذي اختاره أمير قطر لرئاسة وفد بلاده إلى الجنازة، من كبار المسؤولين في الحكومة القطرية. فقد كانت وزارته مسؤولة عن مجالات المعلومات والثقافة، وفي إطار

منصبه كان عليه أن يشرف على وسائل الإعلام في قطر وعلى المعلومات التي يتم إعلانها للمواطنين. (تجدر الإشارة إلى أنه بعد سنتين تم إلغاء وزارة الإعلام، في إطار الخطوات التي اتخذها الأمير للتحرر والتحول نحو الليبرالية، والتي سعى من خلالها إظهار نيته تخفيف الرقابة، ولكن أيضا بصورة تدريجية، على كل ما يتعلق بوسائل الإعلام وتداول المعلومات إلى مواطني قطر).

وكان اختيار وزير الإعلام لتمثيل الأمير في حدث دولي كهذا، كان من المفترض بصفة عامة أن يمثله فيه وزير الخارجية، يدل على رغبة القيادة القطرية أن تكون مشاركة في جنازة إسحاق رابين، والتعبير عن الوقوف إلى جانب الشعب الإسرائيلي في محنته، ولكن عبر مستوى تمثيل ليس رفيعا بما يكفي، لينقل بدوره إلى العالم عموما وإلى العرب بصفة خاصة الرسالة المناسبة.

وهناك حقيقة مهمة أخرى، إذ ينبغي أن نذكر في هذا الإطار أنه وفقا للعادات والتراث البدوي للمجتمع القطري، يمكن بوضوح ملاحظة نائها السلطوي في تقسيمه على أساس القبائل الأساسية، وفي مقدمتها عائلة آل ثاني، آل عطية، آل مري، آل كوارى، وعدد قليل من العائلات الأخرى. ويتم مراعاة ذلك بشكل آلي وبديهي في التعيينات المتعلقة بالمناصب الرئيسية. وتعد عائلة آل كوارى من أهم العائلات في قطر، ولكنها أقل أهمية ومركزية بدرجة واضحة من عائلة آل ثاني، العائلة الحاكمة التي ينتمي إليها أغلب من يشغلون المناصب لرفيعة في الدولة، وكذلك عائلة العطية، التي تعد العائلة الثانية في قطر من حيث أهميتها في الدولة. ويجسد اختيار ابن من أبناء عائلة الكوارى لتمثيل قطر حجم الحذر والحساسية التي لازمت السياسة القطرية في تلك المرحلة من جس النبض في علاقاتها مع إسرائيل.

ولكن في صباح يوم الجنازة، كان التفكير في هذه الأمور السياسية أمرا ثانويا.

ففي البداية كان الحزن العميق إزاء سبب القدوم إلى إسرائيل ماثلاً أمام الوفد القطري ومستقبله. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يصل فيها وزير قطري بصورة رسمية إلى إسرائيل، وفي ظروف تراجيدية كهذه. بينما وقفنا نحن على الممر في المطار، فكرنا وشعرنا بالحزن العميق على أن زيارة تاريخية كهذه تقام في ظروف كهذه. (ملاحظة: ربما ينبغي علينا ذات مرة أن نحاول حل لغز لماذا ينبغي في منطقتنا أن يقع حدث مزلزل بشدة أو عقب حادث قتل أو حادث إرهابي فظيع فقط حتى يخرج المترددون إلى العلن ليعلنوا بوضوح تأييدهم للسلام والتعايش).

إن شدة الأفكار المزعجة، وجدول الأولويات الآنية يتطلب التركيز في التفاصيل الصغيرة. ففي تلك اللحظة كانت المهمة هي إحضار الوزير القطري بكل سرعة ممكنة إلى القدس. وينبغي الإشارة في ذلك إلى أن طائرته تأخرت في الهبوط، وكان عليه أن يصل إلى حفل استقبال في بيت رئيس الدولة الإسرائيلية، والذي أقيم قبل الجنازة في جبل هرتزل. وبدأ الوزير نفسه في التعبير عن نفاذ صبره، فسأل عن كيفية الذهاب إلى القدس، معرباً عن أمله أن يتمكن عبر الطريق من رؤية بعض المواقع في الدولة، خاصة القدس. وقال: «لم أتخيل أبداً أن يأتي اليوم الذي أزور فيه القدس وهي ما زالت تحت السيادة الإسرائيلية».

وكانت مفاجأة الوزير القطري كبيرة عندما وجد أنه بدلاً من وجود سيارة في انتظاره، وجدني أقوده باتجاه طائرة هليكوبتر صغيرة من إنتاج شركة «بال» الأمريكية، ملونة بألوان سلاح القوات الجوية الإسرائيلية. وكانت ملامح وجوه أعضاء الوفد القطري تشير إلى أنهم لم يكونوا متأكدين من أنني جاد، فشرحت لهم أنه لم يعد متبقياً سوى وقت قليل على الساعة المحددة لبدء مراسم الجنازة التي أتوا من أجلها إلى إسرائيل. عندها بدؤوا في الصعود على غير رغبتهم وبخطوات مترددة

باتجاه الطائرة الهليكوبتر. وكلما اقتربنا من الطائرة، كانت الضوضاء التي تصم الآذان والرياح القوية الصادرة عن صوت مراوح الطائرة تزيد من مخاوفهم. وكان يمكن تقريبا الاستماع إليهم وهم يفكرون في كل ما سمعوه وقرؤوه طوال حياتهم عن الجيش الإسرائيلي، وعلى خلفية صورة الجيش الإسرائيلي في العالم العربي، ولا شك أنهم لم يكونوا يشعرون بالارتياح إزاء ذلك. ولكن ضغط لأحداث أجبرهم على الخروج والسير في الطريق، وبعد عدة دقائق كان كل الوفد القطري جالسا في الطائرة ومستعدا للإقلاع. وصعد جندي شاب ووزع عليهم جميعا سماعات عسكرية. أشرت للوزير القطري ومساعديه كي يرتدوا هذه السماعات لحماية آذانهم من الضجّة الكبيرة التي تحدثها الطائرة خلال الطيران. وفي لحظة ودون سابق إنذار أقلعت الطائرة من مكانها.

كان ذلك مشهدا سيريايا، أن ترى الوزير الكواري ومساعديه يرتدون ثيابهم البيضاء التقليدية وغطراتهم الموشاة على رؤوسهم، ويجلسون على كراسي خضراء في طائرة هليكوبتر صغيرة تابعة لسلاح القوات الجوية الإسرائيلية، يضعون على آذانهم سماعات خاصة بالجيش الإسرائيلي. كانت لحظة غير متوقعة أيضا يستدعيها لنا «الشرق الأوسط الجديد».. وأنا واثق أنه في أكثر أحلامه هذيانا لم يكن الوزير القطري يتخيل بينه وبين نفسه زيارته الأولى إلى الأرض المقدسة.

بعد أن هبطنا بسلام، تم نقلنا بسرعة بسيارة ليموزين سوداء إلى بيت الرئيس في القدس. وشارك في الاستقبال قادة ووزراء كثيرون من كل أنحاء العالم، ولكن مشاركة ممثلين من دول الخليج - قطر وسلطنة عمان - جذبت انتباه أغلب الحاضرين. وحظيت صورة وزير الخارجية العماني، يوسف بن عوي، ومدير مكتبه وهما يسيران جنبا إلى جنب بجلابيهما السوداء وعمتيهما الذهبية، بينما يظهر الخنجر

موضوعا في حزام حول وسط كل منهما، حظيت هذه الصورة بمكان بارز في النشرات ووسائل الإعلام. وكذلك صورة وزير الإعلام القطري، الدكتور عبد العزيز بن حمد الكواري، الذي أدلى بحديث للتلفزيون الإسرائيلي والصحف الإسرائيلية.

ومع ذلك لم يكن ممكنا تجاهل تصريحات الوزير القطري لوسائل الإعلام ولغة جسده بعث برسالة مزدوجة ومختلطة. كان النصف السفلي يقول إن قطر جاءت لتكون مع إسرائيل في لحظاتها الصعبة، وإنها مهمة باستمرار والتماس الطريق إلى تطوير العلاقات بين الدولتين، ولكنها تفعل ذلك بخطوات متباعدة وحسب تطور الأحداث في المستقبل. وكان واضحا أيضا أنه رغم الأحداث الدرامية لم تصل الحيرة القطرية إلى نهايتها، وواصلت السياسة القطرية كونها متعلقة بمدى التقدم في مسيرة السلام بين إسرائيل وجيرانها.

واتساقا مع هذه الرسالة، في الأوقات المتأخرة من اليوم أيضا، في جنازة رئيس الوزراء إسحاق رابين في جبل هرتزل، طلب الوزير القطري عدم إبراز مشاركته أكثر من اللازم، وكان واضحا أنه يجاهد من أجل الحفاظ على ظهور منخفض في مراسم الجنازة نفسها، وخلال إلقاء كلمة زعماء العديد من الدول المختلفة، جلس الوزير الكواري مع مرافقيه في أحد الصفوف الأخيرة، وظل هادئا وصامتا أيضا. وبذلك يمكن استشعار الرسالة التي برزت في تصريحاته، التي قال فيها: إن ذلك ليس هو الزمان أو المكان المناسب لتسليط الأضواء على علاقات قطر مع إسرائيل، وإنما ينبغي لفت الانتباه إلى الزعيم الإسرائيلي الذي أتى الوفد القطري لتأيينه، والذي فعل الكثير لتغيير وجه المنطقة ودفعها نحو السلام.

في نهاية مراسم الجنازة، عندما نزلنا باتجاه السيارات التي شقت طريقها عبر جبل

هرتزل، كان للكوارى طلبان صغيران فقط. الأول هو أن نقوم بزيارة خاطفة، قبل العودة إلى مطار بن جوريون، إلى الأماكن المقدسة في مدينة القدس العتيقة، التي حلم برؤيتها طوال حياته. والطلب الثاني هو العودة بالسيارة، وليس بالطائرة الهليكوبتر التابعة لسلح القوات الجوية الإسرائيلية، إلى المطار رغم ازدحام المرور في الشوارع والطرق الرئيسية في كل أنحاء المدينة والشوارع المتفرعة منها.

